مسببات الخطر السياسي ودورها في هروب الاستثمار الدولي
دراسة استطلاعية في عينة من دول العالم

د.سامي ذياب محل

ملخص البحث

يتناول هذا البحث الخطر السياسي باعتباره المصد الرئيسي لمنع الاستثمار الأجنبي من الدخول إلى بلدان العالم الأكثر حاجة إليه من خلال تناول ٣٠ دولة مقسمة إلى ثلاثة مجاميع تضم المجموعة الأولى الدول الأقل خطورة عالميا وتضم المجموعة الثانية الدول المعتدلة في حدوث الخطر السياسي وتضم المجموعة الثالثة الأكثر خطورة . ولأجل الوقوف على مسببات الخطر السياسي التي تجلت بثلاث مجاميع رئيسية الأولى هي البيئة الاقتصادية والبيئة الخاصة بالعلاقات الدولية ومجموعة تخص نظام القيمة في البلد والتي اعتبرت بمجموعها متغيرات مستقلة وكان الاستثمار الدولي هو المتغير التابع له وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها هو أن الجهاز الحكومي وما ينتج عنه من قوانين هي التي تحد من قدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي إضافة إلى السياسة الضريبية في البلد والتي إذا ما أجيد التعامل في استخدامها فهي مانع رئيسي لصد الشركات عن الاستثمار لذلك البلد واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات الضرورية في هذا المجال .

ABSTRACT

This research is adisusition of the main reasons which makes the political risk in the world . The risk does'nt allow the in vestments to enter in to the country which needs it. So the research includes 30 thirty countries , tenof them are little in risk , the another ten countries are medium in risk .The last ten countries are more in risk .There are three groups of reasons which cause this risk , the first one is the economice environment , the second is the relation ships between any two countries , the third group is legal system which related to the work in that country.

Those three groups are the factor and the in`vestment is the dependent variable. The study has concluded many consequences. As fellow :-

1- the group of legal procedures which are made by the state provent entrance of the foreign investment, also the tax system, if it is used wrongly it would prevent that . the study is ended with groups of important recomentdations as fellow .

المقدمة

الكثير من منظمات الاعمال ترغب في الدخول الى السوق الدولية من خلال امتلاك اصول في الدول المضيفة والاستثمار المباشر فيها وتوسيع انشطتها الدولية . حيث اشارت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الدولي الى حقيقة اساسية هي ان هذه المنظمات تسعى الى تحقيق ميزاتها التنافسية من خلال حصولها على الموارد الرخيصة او التسهيلات الاضافية الممنوحة في البلدان الاخرى . وبعد ان اصبحت فرصها ضعيفة في بلدانها الاصلية . وبالمقابل عملت الكثير من بلدان العالم على جذب هذه الاستثمارات سعياً منها لخلق الفرص من العدم لاغراء الشركات متعددة الجنسية في القدوم اليها . ولكن هذا الجهد محاط بالكثير من التحديات اهمها الهاجس الكبير لمالكي الشركات من الوقوع في شرك الخطر السياسي المتمثل بالعوامل الاقتصادية وانظمة القيمة السائدة في البلدان واسس صنع العلاقات الدولية تلك المتغيرات التي اذما اسيء استخدامها صنعت مصداً مانعاً للاستثمار هناك . وحدوث مثل هذا الخطر في بلدان خارجية لايمكن للشركات السيطرة عليه وادارته بدقة لانه يحدث في بيئة جديدة على الشركة غريبة على ادارتها . ومن اجل تطبيق متطلبات البحث تم تناوله في خمسة محاور اساسية هي :

المحور الاول : منهجية البحث
المحور الثاني : الخطر السياسي ومسبباته
المحور الثالث : الاستثمار الدولي
المحور الرابع : وصف وتحليل بعدي البحث
المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول /منهجية البحث

اولاً مشكلة البحث : تكمن المشكلة الاساسية للبحث في عزوف الشركات الدولية متعدد الجنسية وعابرة الحدود في القبول بالاستثمار في الدول ذات المخاطر العالية رغم وجود الفرص العديدة الواعدة بتلك البلدان وبالتالي حرمان الاخيرة من فرص استثمارية مباشرة وغير مباشرة من خلال الاوراق المالية ويمكن تلخيص المشكلة اعلاه بالسؤال التالي (هل الخطر السياسي في البلدان ذات المخاطرة العالية يحد من استثماراتها .

ثانياً اهمية البحث : يكتسب البحث اهمية في تقديم اطار يربط الاستثمار في البلدان المختلفة بالخطر السياسي المتحقق فيها لما للاستثمار من اهمية مزدوجة لمنظمات الاعمال من جهة وللبلدان المستفيدة من جهة اخرى .

ثالثاً هدف البحث : يهدف هذا البحث الى الوقوف على الاسباب الرئيسية لظهور الخطر على الاستثمارات الدولية بشقيها المباشر وغير المباشر . وتشخيصها بدقة من خلال معرفة دوافعها الكامنة الاقتصادية والعلاقات الدولية وما يتصل منها بنظام القيمة السائد في بلدما .

رابعاً فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية

١- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاستثمار الدولي ومسببات الخطر السياسي وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية .

أ- توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرات الاقتصادية وهروب الاستثمار الدولي

ب-هناك علاقة ارتباط معنوية بين سوء العلاقات الدولية وهروب الاستثمار الدولي

ج- توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظام القيمة السائد في البلد وهروب الاستثمار الدولي

خامساً مجتمع البحث الخاص بهذه الدراسة : جميع الدول العالم المسجلة لدى البنك الدولي والبالغة (١٤١) دولة ونتيجة كبر مجتمع البحث ولاستحالة التعامل معه كلياً فقد تم تقسيم مجتمع البحث الى ثلاثة مجاميع تضم كل مجموعة (٤٧) دولة تمثل المجموعة الاولى الدول ذات الخطورة الواطئة على الاستثمار وتضم المجموعة الثانية الدول ذات الخطورة المعتدلة وتضم المجموعة الثالثة دول الخطورة العالية على الاستثمار . وقام الباحث باختيار(١٠) دول من كل مجموعة وبشكل عشوائي وبذلك تكون عينة الدراسة مكونة من (٣٠) دولة وكما موضحة في الجدول من (١-٣)

الجدول رقم (1)الدول قليلة المخاطر

الترتيب	الدولة	قيمة المخاطر
١.	ايرلندا	٨٨.٣
٢.	سويسرا	٨٧.٣
٣.	فنلندا	٨٦.٠
٤.	المانيا	٨٢.٨
٥.	السويد	٨٢.٨
٦.	فرنسا	٨٢.٠
٧.	مالطا	٨١.٠
٨.	البحرين	٧٣.٠
٩.	كوريا	٧١.٣
١٠.	كرواتيا	٧٠.٨
١١.	السعودية	٦٩.٨
١٢.	ماليزيا	٦٨.٥
١٣.	تايلاند	٦٧.٥
١٤.	المكسيك	٦٦.٥
١٥.	بيرو	٦٦.٣
١٦.	اسرائيل	٦٥.٨
١٧.	ساحل العاج	٦٥.٥
١٨.	فنزويلا	٦٥.٠
١٩.	الهند	٦٤.٨
٢٠.	قطر	٦٣.٣
٢١.	**رومانيا**	**٥٨.٠**
٢٢.	**البانيا**	**٥٧.٥**
٢٣.	**اوغندا**	**٥٦.٥**
٢٤.	**لبنان**	**٥٥.٨**
٢٥.	**تركيا**	**٥٤.٨**
٢٦.	**السودان**	**٤٤.٥**
٢٧.	**اندونيسيا**	**٤٢.٠**
٢٨.	**العراق**	**٤١.٣**
٢٩.	**ليبيا**	**٣٩.٨**
٣٠.	**الصومال**	**٣٣.٥**

(1)source: pol ical risk service group (prs)2000 internatioual country , risk gaude, January, vol xx new york

سادساً الاساليب الاحصائية المعتمدة :تم استخدام معامل الارتباط البسيط لتحديد قوة وطبيعة العلاقة بين متغيري البحث (الخطر السياسي والاستثمار الدولي)

المحور الثاني

اولاً مفهوم الخطر السياسي : يشمل مختلف العوامل السياسية كالاجتماع واضراب العمل التي تؤثر على ارباح الشركات العاملة في القطاع اومجموعة القطاعات المتشابهة

والتي تجعل الشركة عاجزة عن تحقيق اهدافها في النمو والتطور وتحقيق الربح . وعادة تصنف الاخطار السياسية على وفق اثارها ونتائجها سواء بابدال الحكومات او تغير القوانين او اجراءات تطبيق تلك القوانين وعادة ياخذ مدى الخطر صورة من صورتين اوالاثنين معاً .اما شاملاً للدولة باسرها او على قطاع اقتصادي معين (جواد،٢٠٠٢،١١٩) واي كان مصدر الخطر السياسي او مسبباته او نطاق تاثيره فقد اصبح الشغل الشاغل للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الميدان الدولي وبشتى قطاعات الانتاجية والخدمية (احمد ،٢٠٠١،١٥) التي حاولت جاهدة وضع الاليات المناسبة للتعامل مع هذا الخطر لابل اخضعت مسببات اغلب هذه الاخطار لتخطيطها الستراتيجي منذ البداية ووضعت الاستراتيجيات الازمة لمقابلة تلك الاخطار اولاً باول (druker /2000/30). على ان منع حدوث الاخطار امام الاستثمار المطلوب في الدول الاخرى امر شبه مستحيل لان الدول الاخرى تمثل بيئة جديدة لايمكن السيطرة عليها بسهولة بكل مكونات تلك البيئة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية (الجميل /٢٠٠١/١٢٨).

ثانياً مسببات الخطر السياسي :هنالك جملة من الاسباب للخطر السياسي هي : (السالم ،٢٠٠١،٧)

١- المتغيرات الاقتصادية .

٢- المتغيرات الخاصة بالعلاقات الدولية.

٣- تغيرات نظام القيمة السائدة في البلد .

وهذه المتغيرات هي المحرك الاساسي لظاهرة الخطورة السياسية في بلدان العالم المختلفة وتتمحور كلها او جلها في امكانية البلد المقصود اقتصادياً ومدى مد جسور الثقة بين هذا البلد وما يحيط به ووئد تلك المشاكل الحادثة بين البلدان على مختلف الامور . دون تقديم حلول للمشاكل الدولية بشكل ملغوم مثير للمشاكل مستقبلاً (ألشربتي /١٩٩٧/١٠٤)

شكل (١) الانموذج الافتراضي للخطر السياسي

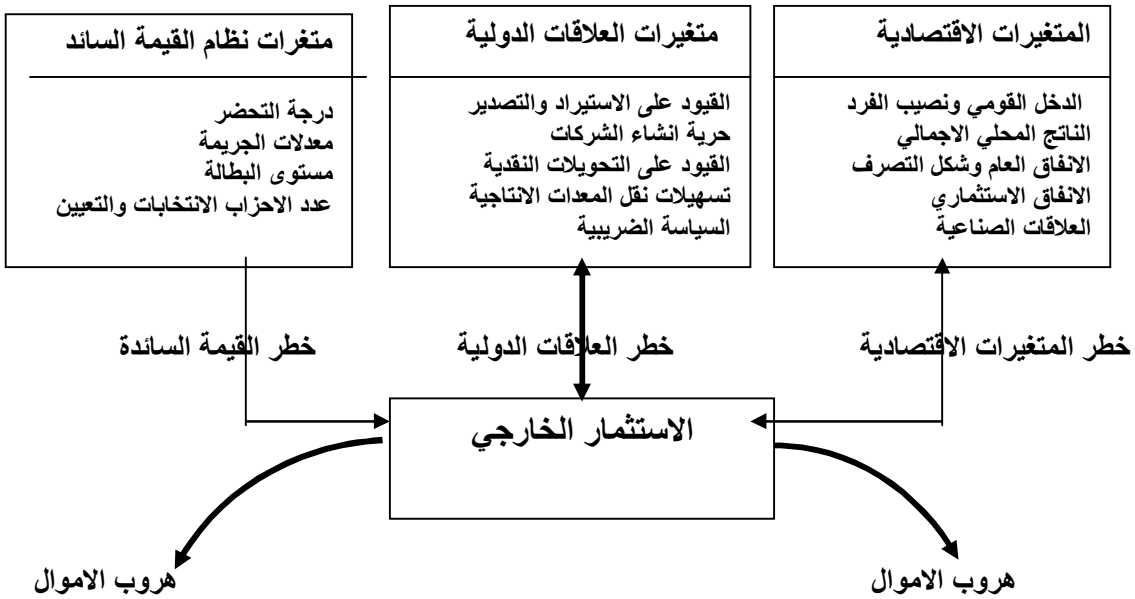

١- المتغيرات الاقتصادية والإدارية : تشيرالكثير من الدراسات التي تناولت الدخل القومي إن مستوى هذا الدخل إذا ما ضمن توزيعه بشكل عادل بحيث يرفع نصيب الفرد إلى ما فوق الخط الأحمر للفقر قل عدد المعوزين وبالتالي انعكس إيجابا على تقليل مستوى الخطر السياسي وإذا ما قل مستوى دخل دولة من الدول قل المتاح أمامها من أموال لاستعمالها في مكافحة

الخطر السياسي (Goel R.K.and Nelson , 99 p107)وقد أشارت دراسة للبنك الدولي أجريت على 3600 مشروعا اقتصاديا في 69 دولة مختلفة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين الناتج القومي الإجمالي وبين الخطر السياسي (World Bank 97) وأثبتت دراسة أخرى أن زيادة الإنفاق الحكومي ستتيح فرصا اكبر لتمويل مسببات الخطر السياسي في ذلك البلد (Lapalombara ,94.325-349) كذلك أشارت دراسة رابعة إلى إن مستوى الإنفاق الاستثماري يرتبط ايجابيا . بمستوى حدوث الخطر السياسي (Husted,B.Waelth,1999,341) لان الإنفاق الاستثماري ستنتج عنه مردودات نقدية بشكل فوائض قيمة يمكن أن تنساب لتغذية مسببات الخطر السياسي ، على أن أهم سبب اقتصادي لإثارة الأخطاء السياسية المانعة للاستثمار يكمن في التوجيه الخاطئ للأنفاق الحكومي على القطاعات البشرية غير المنتجة كالجيش والشرطة وحفلات النقابات (داغر والشهابي٢٠٠٠، ١٣٠، ١٣٩) والتي ستقتطع من حصة القطاعات المنتجة مثل الزراعة والتصنيع والخدمات المؤازرة للإنتاج في قطاعي الصحة والتعليم

٢- المتغيرات الخاصة بالعلاقة الدولية : تشير الدراسات(Kursany & Kamier 985- 260) الى ان العلاقات الدولية واشكالها واسباب حدوثها تعد واحدة من أهم مسببات الأخطار المانعة للاستثمار وانسيابية الرساميل عبر الدول هو شكل العلاقات الدولية السائدة وأسباب صيرورتها على هذه الشاكلة أو تلك (هيدل ، القريوتي ، 1989 ،372) فإذا ما اتسمت العلاقة بين البلد ألام (اصل الشركة) وبين البلد المضيف للشركة (حاضن الاستثمار) بنوع من الريبة في النوايا وضعت الدولة المضيفة المزيد من المصدات أمام جهود الشركة العاملة في أراضيها من هذه القيود تقنين الاستيراد والتصدير سواء للمادة الأولية آو للسلعة المصنعة (تقارير الأمم المتحدة ، 2000 ، 117) كذلك قد تمارس الحكومة المستضيفة نوع من الضغوط عن طريق جهازها الحكومي المترجم الحقيقي لكل نواياها في التأثير على شكل الشركة القانوني وانسب تصميم لها وفي ذلك اثر كبير على ناتج أدائها لان الشركات الدولية والمتعددة الجنسية بالذات تجري المزيد من الموائمة بين هيكلها ومتطلبات البيئة الدولية الجديدة لان الشركات أدركت أن واحد من أهم أسباب نجاحها هناك هو قبول البيئة لها عن طريق احترامها لمكونات واعتقادات تلك البيئة (الجنابي ، 2005،28) فإذا ما ضغطت الدول المضيفة على الشركة لتحيد عن ما تؤمن به زاد خطر التدخل الحكومي وانسياب المال إلى طريق آخر.

كذلك ترى اغلب الشركات الدولية أن عنصر جذبها للعمل خارج أوطانها ألام يكمن في حصولها على ميزة تنافسية سواء في حصولها على الموارد الرخيصة أو في تسهيلات قانونية تضمن لها تحويل مردوداتها النقدية إلى بلدانها ألام أو أي بلد تروم بحرية تامة (الديوجي،2000 ،178) فأن كان شكل العلاقة الدولية يعرقل أو يصد كلا" أو جزءا" هذا الهدف فأن الشركة الدولية ستعيد حسابتها للبحث عن دولة حاضنة أخرى (الصراف ، 1985 ، 110) كذلك كثيرا ما تلعب السياسة الضريبية دورا كبيرا في توجيه وقبول الاستثمار الخارجي ولهذا تفننت الكثير من الدول في سياساتها الضريبية وصممتها بشكل يشجع الاستثمار وانسيابية الرساميل إذ إن أحد هموم المستثمر الرئيسة تكمن في مقدار السماحات الضريبية التي يحصل عليها في الدول المضيفة وإجراءات التهرب الممكنة والناتجة عن هشاشة النظام الحكومي للدولة المضيفة وتعد السياسات الضريبية للدول المختلفة أحد أهم مفاتيح السياسات النقدية الناجحة في تلك البلدان والعكس صحيح (الحسب ، 1988، 63)

وما اتفاقيات (الكويز) بين مصر والدولة العبرية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى إلا مثال في صميم هذا الموضوع .

وكثيرا ما تشترط بعض الدول المضيفة للاستثمار انه وبمجرد انتهاء العمل المتفق عليه فان على الشركة العاملة ترك كل موجوداتها الثابتة والشبه الثابتة في البلد المضيف. ولا يخفى ما لذلك الإجراء من تأثير كبير على الشركة إذ أن المعدات والأبنية تمثل بند لا يستهان به من

بنود عموم الكلفة للشركة العاملة .وأفضل مثال لذلك شركتي(سي بترة) العاملة في عكاشات و (بانستر برايس) التي شيدت الهيكل الأساسي لسد حديثة على نهر الفرات .وبناء على ما تقدم فان هذا الشرط يعتبر احد عناصر المخاطرة في رأس المال ويقلل من فرص ترشيح البلد المعني لاستضافة الاستثمار لاسيما إذا تم تبليغ الشركة بشروط الدولة المضيفة بعد توقيع العقد(الجميل، 2002 ،7).

٣ - المتغيرات الخاصة بنظام القيمة السائدة :إن المتتبع لظاهرة الخطر السياسي دوليا يجد أنها ترتبط وبشكل مباشر بنظام القيمة السائد في البلد المبحوث وإذا ما لاحظنا أن نظام القيمة السائد هو حصيلة طبيعية لعوامل كثيرة جدا منها الإرث الحضاري للبلد ودرجة التحضر السائدة فيه (الأحمد ، 1994 ، 352) إذ إن البلدان ذات الجذور التاريخية الموغلة قدما في التاريخ قد استوعبت تاريخيا كل مظاهر المخاطرة واتخذت فيها الحياة أنماط تميل إلى الهدوء أكثر من ميلها إلى الاضطراب والشغب ولا عبره ببعض الاستثناءات فلو أخذنا اليونان مثلا أو الصين أو مصر نجدها بلدان مستقرة رغم أنها باستثناء اليونان بلاد غير ديمقراطية (عليوي ، 2000 ، 32) كذلك هناك ارتباط موجب ومباشر بين درجة التحضر لبلد ما ومعدل الجريمة الحاصلة فيه سواء كانت جريمة منظمة أو جريمة استثنائية وطارئة ولهذا فان الشركة التي تحاول استثمار أموالها في بلد بامكانها أن تتخذ من معدلات الجريمة فيه دالة شبه مضمونة لتحويل استثماراتها هناك(Donald A. Ball, 2004 , 82) وهناك متغير آخر يلعب دوره الكبير في قبول الاستثمار أو الابتعاد عنه هو مستوى البطالة حيث إن الارتباط واضح بين حدوث الخطر السياسي ودرجة البطالة في بلد ما ، أما مستوى الديمقراطية التي يمثلها التعاقب السلمي للسلطة فان الشركات تتناولها بحذر شديد . صحيح إن أي حزب يستخدم الرقابة الصارمة على الحزب المنافس له ولكن تجري بمرات كثيرة إن يكون الحزب المؤتمن على المال العام يحاول الإساءة إلى هذا المال بنظره مردها أن للزمن دورة واحدة وقد لا تتكرر الفرصة مرة أخرى وهذا ما يفسر الخطورة الاستثمارية في ايطاليا رغم نظامها الديمقراطي من الناحية السياسية وصرامة الإجراءات التي تتخذ بعد ثبات حدوث الخطر على المال العام (براون ، 1994، 50)

وهنالك خطورة أخرى مشتقة من نظام القيمة السائد هي خطورة مستوردة إلى البلد المضيف وتفد من بلدان أخرى وهي خطورة الإرهاب الدولي (International Terrisly) هذه الخطورة سببها المعالجة غير الأمينة لمشاكل العالم الثالث وظاهرة الكيل بمكيالين للدول الكبرى وانتهاك محرمات بعض الدول الفقيرة . أو تقديم أنصاف حلول لمشاكل العالم المستعصية أو تسخير بعض الدول للجماعات الساخنة (Hot group) لإثارة الشغب هنا و هناك . أو تورط مخابرات دول كبرى في إثارة المشاكل بدول بعينها بحيث تصب النتيجة النهائية لصالح الدولة المصممة لها، أو محاولة الدول الكبرى لتصميم مشاكل على الأوراق(Problem Smilation) تطبق على الأرض بعد حين كل هذه الأفعال تولد مقاومة وطنية وشريفة تحاول تخليص بلدانها من الحالة تلك (بشارة ،2005،25) حيث ترد هذه المقاومة بذات الأساليب التي تستخدمها الدول الكبرى أو تعالج الحال بما متاح لديها من وسائل بدائية وما يحدث في العراق اليوم مثال في صميم هذا الموضوع .

وعلى أية حال فان المتغيرات التي اشرنا إليها سواء اقتصادية أو إدارية أو متغيرات في شكل ومضمون العلاقات الدولية أو متغيرات لنظام القيمة السائدة والتحديات الوافدة والتي تسبب الخطر السياسي المانع للاستثمار تعتبر احد وجوه العملة فقط ووجهها الأخر يؤشره الخطر السياسي نفسه فانه وبمجرد تحققه في هذا البلد أو ذاك فانه يبعث برسالة واضحة إلى المسيطرين على مقدرات الدولة بضرورة إعادة النظر بالمتغيرات الثلاثة السالفة الذكر وهذا ما تفيده التغذية العكسية المتجهة من الخطر صوب المتغيرات أعلاه . وهي بمثابة ردود فعل على ما حدث (داغر ، 2001 ، 337)

ثالثاً أداة قياس الخطر السياسي :بما ان الخطر السياسي لايرى ولايلمس ولايمكن تحسسه الامن خلال نتائجه (الجميل ،2002، 70) فقد سعى اكثر من باحث لتطوير وسائل خاصة للبرهنة على وجوده ، تستخدم تلك الوسائل كمؤشر دالة فقط . وبما ان الخطر السياسي اصبح مهدداً لتواجد الشركات متعددة الجنسية فقد سعت الامم المتحدة من جانبها الى الاهتمام به وتشجيع الباحثين على الخوض في اكتشاف انجح المؤشرات التحسين به ومعالجته وافضل تلك المؤشرات هو التصنيف السنوي (annulranking) الذي تصدره هيئة الشفافية الدولية والذي بموجبه توضع درجات متسلسة لدول العالم حسب وقع الخطر المانع للاستثمار عليها من قبل لجنة دولية تعايش الحال في كل دولة وتضع مجموعة فقرات ذات صلة تقيس على اساسها . ولاغراض هذا البحث اعتمد الباحث على تصنيف عام (٢٠٠٢ Classfuction , guide of risk) وهو تصنيف حديث جداًوواضح الفقرات ومنشور على موقع الهيئة الدولية في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) حيث يجرى سنوياً (٤) استطلاعات في الدول التي تسمح بذلك . وبعد ذلك يجرى مقياس للخطر من (١٠) درجات والدولة التي تحصل على اقل الرتب ستكون اقل الدول مخاطرة للاستثمار

المحور الثالث : الاستثمار الدولي

اولاً تغير النظرة العالمية على الاستثمار الدولي

لابد من الاعتراف بان النظرة إلى قبول الاستثمار الأجنبي لاسيما في شكله المباشر عن طريق استخدام الشركات الأجنبية إلى بلد ما . كانت نظرة ريبة وشك حتى سبعينيات القرن الماضي ولاسباب تتصل بالممارسات الخاطئة لبعض شركات الاستثمار الخارجي والتي تركت اثار سلبية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان التي عملت فيها كشركة إدارة قناة السويس قبل عام ١٩٥٦ وشركة نفط العراق الإنكليزية قبل عام ١٩٧٢ تلك الشركتين اللتان استحال على أي مواطن مصري أو عراقي إن يتعين في القطاع العام بكلا البلدين إلا بعد تزكية الشركتين فضلاً عن التدخل بالحياة العامة في البلدين طيلة عشرات السنين . هادرة السيادة الوطنية وتلاعبت بميزان المدفوعات للبلدين معا وتدخلت في رسم شكل الحكومة لكل بلد وتلاعبت بهيكل التجارة الخارجية للبلدين (الراوي ،2004 ،112) وبعد تحول منظمة (GATT) على اثر دورة مراكش عام ١٩٩٤ وبزوغ منظمة التجارة العالمية (WTO) تلك المنظمة التي ساهمت مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة اليونكتاد برسم معالم النظام الاقتصادي الدولي الجديد (الجميل ،2001،152) تكالبت دول العالم على جذب الاستثمار الأجنبي إليها محاولة خلق الفرص من العدم لإغراء الشركات متعددة الجنسية بالدخول إليها .

ثانياً مزايا الاستثمار الدولي :

١- أن الدخل القومي لأي بلد يتعاظم في حالة إضافة قسم من مردودات الشركات العالمية العاملة فيه سواء إضافة مباشرة عن طريق الأرباح أو إضافة غير مباشرة جراء استغلال موارد وطنية لا يمكن استغلالها دون الاستعانة بشركات متخصصة من هذا النوع (Michael S.,Minor،2004،155)

٢- أن الألفية الجديدة وشيوع مفهوم العولمة (Globalization) جعل عملية التنافس لا تليق إلا للكبار وهو ما يفسر لنا ظاهرة الاندماج بين الشركات العالمية وظهور التكتلات الدولية (الاتحاد الأوربي / نمور أسيا / دول النافتا) وهي ظاهرة مردها عجز الصغار عن التأثير والتنافس كل ذلك شجع دول العالم المختلفة على الترويج لنفسها ومحاولة جذب غيرها للاستثمار فيها .

٣- إن شيوع ظاهرة الشراكة النزيهة بين الشركات العملاقة وبعض دول العالم أدى إلى نشوء نوع من المصلحة بين الشركة وتلك الدولة ، فإذا علمنا إن المفهوم العالمي تحول من شركات الدول إلى دول الشركات بعد عام 2000 أي أن بعض الشركات اتبعت الدول وأصبحت اكبر منها . شجع ذلك اغلب الدول على التعلق ببعض الشركات العملاقة لتصبح بمثابة المدافع عنها في المحافل الدولية وهذا ما يفسر استثناء كوريا الشمالية من دول محور الشر كما تزعم أمريكا بعد أحداث برجي التجارة العالمية في مانهاتن بمطلع القرن الجديد (Donald A Ball 2004,512.)

٤- تشغيل المزيد من الأيدي العاملة الوطنية لاسيما إذا علمنا أن اغلب البلدان المضيفة للشركات تشترط على الشركة المستثمرة استخدام عمالتها الوطنية منعا لتحديات هجرة العاملين وصعوبة أقلمتهم والتحديات الخاصة بعودتهم إلى بلادهم (الجنابي ، 2005،66)

٥- سهولة انسيابية رؤوس الأموال بين الدول وتشجيع قيام التجارة البينية بين دول العالم المختلفة وفي ذلك أساس سليم لقيام مبدأ الأسرة الدولية والتعامل بالمثل .وفي ذلك مساهمة كبرى في صنع السلام العالمي وترسيخ قواعد التفاهم الدولي على أسس متينة (الجميل،2001،78)

٦-إن شيوع ظاهرة قبول الاستثمار بعد زوال الخطر السياسي يؤدي إلى توزيع أثار الخطر على البلد ألام والبلد المضيف مما يقلل أثار الخطر على البلد الواحد . وهذا ما فسر لنا أزمة المديونية بجنوب شرق أسيا واستسلام محمد مهاتير لتلك الضغوط (احمد،2000،40)

٧- إن أبعاد شبح الخطر السياسي وشيوع ظاهرة توسع الاستثمار الخارجي تؤدي إلى رفع مستوى ثقافة الشعوب وتدريب أبناؤها على كل ما هو جديد اذ ان الفجوة بين ثقافة الشركات متعددة الجنسية والبلدان النامية لايمكن إنكارها مطلقا وهذا ما يفسره تطور نمور أسيا بالسرعة المذهلة لأنها أصبحت مضيفة للشركات العالمية وقد دخلت الإمارات العربية المتحدة هذا المضمار لاسيما إمارة دبي بعد اعتبارها المنطلق نحو الشرق للشركات العالمية إذ فتح ما يقرب من ٣٠٠٠٠ مكتب للشركات العالمية فيها (المهدي ،2003،222)

المحور الرابع
الجانب الميداني للبحث

اولاً- وصف مجتمع البحث : بهدف بيان العلاقة بين مسببات الخطر السياسي وقبول أو رفض الاستثمار الدولي يستلزم الامر التحقق من صحة الفرضية التي تؤكد على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاستثمار الدولي ومسببات الخطر السياسي . وقبل ان نحدد العلاقة بين متغيرات مجتمع البحث نقدم نبذة عن الدول المبحوثة

عينة البحث : تضمنت عينة البحث ثلاثين دولة من اصل مئة وواحد واربعين دولة المسجلة لدى منظمة التجارة العالمية (wto) وقداخذت بشل عمدي لتغطي دول المخاطرة الواطئة والمتوسطة والعالية بهدف بيان مسببات الخطر السياسي التي تاخذ اعلى مداها في البلدان النامية ومدى اقل في البلدان الاكثر نمواً وتكاد تختفي أو تقل في البلدان المتقدمة ولذى نجد ان مقياس الامم المتحدة ابتدء من الدول الاقل مخاطرة والتي أخذت اعلى الدرجات في سلم قيم المخاطرة واخذة بالتنازل لتصل إلى اوطى الدرجات في البلدان ذات المخاطرة العالية وكما موضح في الجدول رقم (4)

جدول يمثل الدول المكونة لعينة البحث بشكل مدمج (4)

الترتيب	الدولة	قيمة المخاطر

١-	ايرلندا	٨٨.٣
٢-	سويسرا	٨٧.٣
٣-	فنلندا	٨٦.٠
٤-	المانيا	٨٢.٨
٥-	السويد	٨٢.٨
٦-	فرنسا	٨٢.٠
٧-	مالطا	٨١.٠
٨-	البحرين	٧٣.٠
٩-	كوريا	٧١.٣
١٠-	كرواتيا	٧٠.٨
١١-	السعودية	٦٩.٨
١٢-	ماليزيا	٦٨.٥
١٣-	تايلاند	٦٧.٥
١٤-	المكسيك	٦٦.٥
١٥-	بيرو	٦٦.٣
١٦-	اسرائيل	٦٥.٨
١٧-	ساحل العاج	٦٥.٥
١٨-	فنزويلا	٦٥.٠
١٩-	الهند	٦٤.٨
٢٠-	قطر	٦٣.٣
٢١-	رومانيا	٥٨.٠
٢٢-	البانيا	٥٧.٥
٢٣-	اوغندا	٥٦.٥
٢٤-	لبنان	٥٥.٨
٢٥-	تركيا	٥٤.٨
٢٦-	السودان	٤٤.٥
٢٧-	اندونيسيا	٤٢.٠
٢٨-	العراق	٤١.٣
٢٩-	ليبيا	٣٩.٨
٣٠-	الصومال	٣٣.٥

ثانياً- اختبار أنموذج البحث : يهدف هذا المحور إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين مسببات الخطر السياسي ومدى قبول الاستثمار الدولي في عدد من الدول وقد خصص هذا المحور للتحقق من مدى سريان الأنموذج الفرضي للبحث وكالاتي

وصف وتحليل بعدي البحث

١- الخطر

أ- **وصف المتغيرات الاقتصادية :** استناداً الى مضامين الجدول رقم (5) وفي ضوء المتغيرات الاقتصادية تعرض من خلال التحليل الاحصائي وصفاً لطبيعة المتغيرات الاقتصادية حيث تراوحت الاوساط الحسابية لاجابات المبحوثين بين (٤٦٦، ٣) و (١٧، ٤) حيث تظهر انسجاماً في طبيعة تلك الاجابات الامر الذي يعني ضمناً اتخاذ الشركات المبحوثة مواقف ايجابية ازاء المتغيرات الاقتصادية . فيما بلغت نسبة تلك الاجابات الى مساحة المقياس بين (٦٣٩، ٠) و (٩٤٠ ، ٠) لتؤشر بلوغ تلك الاجابات المستوى الثالث من مساحة المقياس الامر الذي يؤشر اتخاذ الشركات المبحوثة مواقف ايجابية بدرجة عالية ازاء مضمون هذه المتغيرات

اما بالنسبة لاستجابة افراد العينة تجاه المتغيرx3 فالوسط الحسابي لهذه المتغير بلغ (٥٣٣، ٢) وهذا يشير الى ان سوء توزيع الدخل لايشكل سبب رئيسي في اثارة لخطلر السياسي في

حين جاءت نسبة اجابتهم الى مساحة المقياس (٥٠٦ ، ٠) عند حدود المستوى الثاني لتظهر مواقف ايجابية بدرجة معتدلة ازاء المتغير x3 وبشكل عام يمكن القول ومن خلال الجدول رقم (5) وجود مواقف وراء ايجابية تجاه الشركات المبحوثة في المستوى الثاني والثالث لمساحة المقياس ولكافة المتغيرات الاقتصادية

جدول رقم (5) ابعاد المتغيرات الاقتصادية

	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		رافض		الوسط الحسابي	شدة الاجابة
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
X1	19	63.3	5	16.7	6	20.0	---	---	---	--	4.93	0.88
X2	22	73.3	7	23.4	1	3.3	---	---	---	--	4.70	0.94
X3	---	---	8	26.7	6	20.0	10	33.3	6	20.0	2.53	0.50
X4	18	60.0	6	20.0	---	---	3	10.0	3	10.0	4.10	0.82
X5	20	66.7	2	6.7	6	20.0	---	---	2	6.6	4.26	0.85
X6		26.7	12	40.0	---	---	6	20.0	4	13.3	3.91	0.69
X7	12	40.0	6	20.0	6	20.0	5	16.7	1	3.3	3.76	0.73

ب- **المتغيرات الخاصة بالعلاقات الدولية :** من المؤكد ان وجود أي عامل سلبي من العوامل التي تمنع الشركات من الاستثمار في البلدان هي فرض قوانين صارمة وأنظمة مربكة من شانه ان يعطل الشركات في وصولها إلى هدافها . في البلدان التي تروم الاستثمار فيها . وبالمعنى نفسه فان وجود أي حالة تفاعلية بين هذه الشركات والبلدان المضيفة لها من قوانين مطمئنة وإجراءات شفافة ستكون عامل جذب للشركات إلى تلك البلدان .

وللوقوف على واقع العلاقات الدولية يعطي الجدول رقم (6) وصفاً عاماً لطبيعة هذه العلاقات اذ يشير الى تفصيل دقيق وعرض واضح لاراء الشركات إزاء متغير العلاقات الدولية حيث تراوحت الاوساط الحسابية لاجابة المبحوثين بين(٥. ٤) الى (٨ ، ٤) لتظهرانسجاماً في صيغة تلك الاجابات الامر الذي يعني ضمناً موافق في غاية الايجابية ازاء المتغيرات الخاصة بالعلاقات الدولية .

اما بالنسبة لاستجابة الشركات تجاه الفقرات x11 و x12 فكانت الاوساط الحسابية ضعيفة نوعاً ما وتراوحت بين (٥٦ ، ٢) و (٨، ٢) على التوالي وهذا يشير الى ان اشترط صرف جزء من مدخلات الشركات في البلدان المصنعة كسبب لفرار الشركات من الاستثمار هناك هو سبب ضعيف في اثارة الخطر السياسي . وعلى مستوى نسبة الاجابة الى مساحة المقياس فكانت (٩٠، ٠) و (٦ ،٩) لتوثر بلوغ تلك الاجابات المستوى الثالث من مساحة المقياس الامر الذي يؤشر اتخاذ معظم الشركات المبحوثة مواقف ايجابية بدرجة عالية ازاء مضمون هذه المتغيرات في حين جاءت نسبة اجابة الشركات الى مساحة المقياس (٥١، ٠) و (٥٦ ،٠) عند حدود المستوى الثاني لتظهر مواقف ايجابية بدرجة معتدلة ازاء المتغيرات x11 وx12 .

جدول رقم (6)ابعاد العلاقات الدولية

ت	موافق	جدا	موافق		محايد		غير		رافض		الوسط الحسابي	شدة الاجابة
--	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
X8	22	73.3	8	20.7	--	--	--	--	--	--	4.73	0.94
X9	23	76.7	6	20.0	1	3.3	--	--	--	--	4.73	0.94
X10	24	80.0	2	6.8	--	--	3	9.8	1	34	4.50	0.90
X11	2	6.7	8	26.7	6	20.0	10	33.3	4	13.3	2.80	0.56
X12	--	--	8	26.6	8	26.6	7	23.3	7	23.3	2.56	0.51
X13	24	80.0	6	20.0	--	--	--	--	--	--	4.80	0.96
X14	25	83.3	4	13.3	1	3.3	--	--	--	--	4.80	0.96

ج- متغيرات نظام القيمة السائدة في البلد : للوقوف على مدى بمتغير نظام القيمة نلاحظ الجدول رقم (7) حيث تراوحت الاوساط الحسابية لاجابات الشركات المبحوثة بين (4.76) و (3.93) حيث تظهر انسجاماً قوياً في طبيعة تلك الاجابات ازاء متغيرنظام القيمة السائد وبلغت نسبة تلك الاجابات الى مساحة المقياس مابين (0.95) و(0.78) الامر الي يؤشر بلوغ الشركات المبحوثة موافق ايجابية جداً ازاء مضمون هذه المتغيرات .
اما استجابة الشركات تجاه المتغير x17 فالوسط الحسابي لهذا المتغير هو (3.60) ونسبة استجابة الى مساحة المقياس هي (0.72) مما يعني بان المتغير الخاص بارتفاع مستوى البطالة لايعني الكثير للشركات الاستثمارية يشجعها على الاستثمار لوجود العمالة الرخيصة .

جدول رقم (7)المتغيرات الخاصة بنظام القيمة السائدة في البلد المضيف

ت	موافق جداً		موافق		محايد		غيرموافق		رافض		الوسط الحسابي	شدة الاجابة
	تكرر	%	تكرر	%	تكرر	%	تكرر	%	تكرر	%		
X15	20	66.7	6	20.0	--	--	2	6.7	2	6.6	4.33	0.86
X16	22	73.3	7	23.3	1	3.4	--	--	--	--	4.70	0.94
X17	9	30.0	9	30.0	7	23.3	3	10.0	2	6.7	3.66	0.73
X18	12	40.0	8	26.7	6	20.1	--	--	4	13.3	3.80	0.76
X19	17	66.7	4	13.3	7	13.3	2	6.7	--	--	4.40	0.88
X20	23	76.7	6	20.0	1	3.3	--	--	--	--	4.73	0.95
X21	20	66.7	8	26.7	--	--	2	6.6	--	--	4.53	0.91

ثانياً – الاستثمار

أ- المتغيرات الاقتصادية واثرها على الاستثمار : لملاحظة مدى تاثر الاستثمار بالمتغيرات الاقتصادية نلاحظ الجدول رقم (8) اذ تراوحت الاوساط الحسابية لاجابات الشركات المبحوثة بين (70 .4) و (3.53)حيث تظهر انسجاماً في طبيعة تلك الاجابات ازاء المتغيرات الاقتصادية وبلغت نسبة تلك الاجابات الى مساحة المقيلس ما بين (0.94) و (0.70) حيث تؤشر بلوغ الاجابات المستوى الثلث الامر الذي يؤشر بلوغ الشركات المبحوثة مواقف ايجابية بدرجة عالية ازاء مضمون هذه المتغيرات . اما استجابة افراد العينة (

الشركات) اتجاه المتغير x3 فالوسط الحسابي لهذا المتغير (2.63) وهذا يؤشر بان سوء توزيع الدخل لايشكل سبب رئيسي لهروب الاستثمار من البلد الذي يعاني ذلك . وقد ايد ذلك اجابة الشركات الى مستوى المقياس والتي جاءت بقدار (0.52) عند حدود المستوى الثاني لتظهر موقف ايجابي للشركات تجاه المتغير x3 وبشكل عام يمكن القول ومن خلال الجدول رقم (8) وجود اراء ايجابية للشركات تجاه اثر العامل الاقتصادي في قبول او رفض الاستثمار الدولي .

شكل رقم (8) الاستثمار

ت	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		رافض		وسط حسابي	شدة الاجابة
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
X22	17	56.66	6	20.00	7	23.33	___	___	___	___	4.33	0.86
X23	23	76.66	5	16.66	2	6.66	___	___	___	___	4.70	0.94
X24	__	__	9	30.00	7	23.33	8	26.66	6	20.00	2.63	0.52
X25	19	63.33	5	16.66	___	___	4	13.33	2	6.66	4.16	0.83
X26	21	70.00	2	6.66	7	23.33	___	___	___	___	4.46	0.89
X27	9	30.0	11	36.66	__	___	7	23.33	3	10.00	3.53	0.70
X28	13	43.33	6	20.00	5	16.66	4	13.33	2	6.66	3.80	0.76

ب- المتغيرات بالعلاقاتت الدولية : لمعرفة مدى تاثر الاستثمار بالعلاقات الدولية السائدة نلاحظ الجدول رقم (9) اذا تراوحت الاواساط الحسابية للاجابات الشركات المبحوثة بين (4.83)و(4.66) وهذا سظهر انسجاماً عالياً جداً في طبيعة تلك الاجابات الى مساحة المقياس مابين (0.94)و (0.93) الامر الذي يؤشر بلوغ الشركات المبحوثة مواقف ايجابية بدرجة عالية ازاءء مضمون هذه المتغيرات .

اما استجابة افراد العينة (الشركات) تجاه المتغير x12 فالوسط الحسابي لهذا المتغير هو( ) 2.70 وهذا يعني ان مسالة الموافقة على نقل بعض الاصول الثابتة الى البلد الاصلي يعد نهاية العمل مسالة ليست ذات اهمية بالنسبة لقبول الشركات على الاستثمار هناك . وقد ايد ذلك اجابة الشركات الى مستوى المقياس والتي جاءت بمقدار (0.51)لتظهر مواقف ايجابية للشركات تجاه هذا المتغير .

وبشكل عام يبدو ان متغير العلاقات الدولية هو اقوى موثر على الشركات لقبول او رفض الاستثمار الدولي . وبشكل عام يمكن القول ومن خلال الجدول رقم (9) وجود مواقف ايجابية ومؤيدة لكل الشركات المبحوثة تجاه تاثير العلاقات الدولية في اثارة الخطر السياسي وهذا ما اشرته اجابات الشركات في المستوى الثاني والثالث المساحة المقياس ولكافة العبارات التي حضيت لقياس المتغيرات المتعلقة باللاقات الدولية .

الجدول رقم (9) المتغيرات بالعلاقات الدولية

ت	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		رافض		وسط حسابي	شدة الاجابة
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
X29	**24**	**80.00**	**6**	**20.00**	__	__	__	__	__	__	**4.80**	**0.96**
X30	**22**	**73.33**	**7**	**23.33**	**1**	**3.33**	__	__	__	__	**4.70**	**0.94**

X31	25	83.66	3	10.00	—	—	1	3.33	1	3.33	4.66	0.93
X32	3	10.00	7	23.33	7	23.33	8	26.66	5	16.66	2.83	0.56
X33	1	3.33	7	23.33	9	30.00	8	26.66	5	16.66	2.70	0.54
X34	25	83.33	5	16.66	—	—	—	—	—	—	4.83	0.97
X35	26	10.00	3	10.00	1	3.33	—	—	—	—	4.83	0.97

ج- وصف المتغيرات الخاصة بنظام القيمة السائدة

استناداً الى مضامين الجدول رقم (10) وفي ضوء نظام القيمة السائدة اعلاه في ميدان البحث . تراوحت الاوساط الحسابية لاجابات الشركات المبحوثة بين (3.66)و(4.73)لتظهر انسجاماً في طبيعة تلك الاجابات الامر الذي يعني ضمناً اتخاذ الشركات المبحوثة مواقف ايجابية ازاء تاثير نظام القيمة السائدة في البلد المضيف فيما بلغت نسبة شدة الاجابات الى مساحة المقياس بين (0.73)و (0.95)لتؤشر بلوغ تلك الاجابات المستوى الثالث من مساحة المقياس الامر الذي يوشر اتخاذ كل الشركات المبحوثة مواقف ايجابية بدرجة عالية ازاء مضمون هذه المتغيرات ولكافة العبارات التي خضعت لقياس نظام القيمة السائدة في البلد في اثارة الخطر السياسي المانع للاستثمار الدولي .

جدول رقم (10) متغيرات نظام القيمة السائد في البلد

ت	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		رافض		وسط حسابي	شدة الاجابة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X36	21	70.00	5	16.66	—	—	3	10.00	1	3.33	4.40	0.88
X37	23	76.66	6	20.00	1	3.33	—	—	—	–	4.73	0.94
X38	10	33.33	8	26.66	6	20.00	3	10.00	3	10.00	3.60	0.72
X39	13	43.33	8	26.66	6	20.00	—	—	3	10.00	3.93	0.78
X40	24	80.00	5	16.66	1	3.33	—	—	—	—	4.76	0.95
X41	20	66.66	3	10.00	4	13.33	3	10.00	—	—	4.33	0.86
X42	21	70.000	1	23.33	—	—	2	6.66	—	—	4.56	0.91

ثالثاً تحليل علاقة الارتباط بين الخطر السياسي والاستثمار الدولي:

يعرض الجدول رقم (11) نتائج علاقة الارتباط بين مسببات الخطر السياسي مجتمعة وبين الاستثمار الدولي الخارجي في البلدان المبحوثة حيث يؤشر وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة (مسببات الخطر السياسي) والمتغير المعتمد (الاستثمار الدولي) اذ بلغت قيمة الارتباط الكلي (0.81) عند مستوى معنوية(0.05) وهذا

يدل على انه كلما زاد الخطر السياسي في البلد المبحوث أدى ذلك هروب الاستثمارات الدولية من ذلك البلد . وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة (البنك الدولي ,2002) التي توكد على ان الشركات الدولية التي تستثمر في بلدان ما وراء البحار تضع الخطر السياسي كأبرز مهدد لها في قبول الاستثمار في بلد ما وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية (وجود علاقة ارتباط معنوي بين مسببات الخطر السياسي وقبول الاستثمار الدولي) . اما بصدد العلاقة بين كل مسبب من مسببات الخطر السياسي المعتمدة في البحث (المتغيرات المستقلة) والاستثمار الدولي الخارجي (المتغير المعتمد) فقد كانت النتائج كالاتي :

الجدول رقم (11) نتائج علاقة الارتباط بين مسببات الخطر السياسي والاستثمار الدولي

المتغيرات المستقلة / المتغيرات التابعة	مسببات الخطر السياسي			المؤشر الكلي
	المتغيرات السائد الاقتصادية	العلاقات الدولية	نظام القيمة	
الاستثمار الدولي	0.65	0.72	0.67	0.81

P ≤0.05 N=30

الجدول من اعداد الباحث

أ- العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاستثمار الدولي الخارجي : يشير الجدول رقم (11) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين المتغيرات الاقتصادية (كمتغير مستقل) والاستثمار الدولي (كمتغير تابع) اذ بلغت قيمة الارتباط (o.65) عند مستوى معنوية (o.05) وهذا يعني انه كلما زادت الاخطار ذات البعد الاقتصادي ادى ذلك إلى هروب الاستثمارات الدولية وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة (nilson, 1999) والتي تشير إلى انه كلما زادت الاخطار الاقتصادية ادت إلى هروب الاستثمارات الخارجية من البلد المضيف وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الاولى (توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرات الاقتصادية وهروب الاستثمار الدولي والمنبثقة عن الفرضية الرئيسية)

ب-العلاقة بين المتغيرات الدولية والاستثمار الخارجي : يتضح من الجدول رقم (11) وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات العلاقات الدولية (المتغير المستقل)والاستثمار الدولي الخارجي (المتغير التابع) اذ بلغت قيمة الارتباط (0.72) عند مستوى معنوية (0.05) وتفسير ذلك بانه كلما زادت الاخطار الناجمة عن سوء فهم العلاقات الدولية ادى ذلك إلى هروب الاستثمارات الاجنبية وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة (هيدل والقريوتي ،١٩٨٩) والتي تؤكد انه كلما استخدمت العلاقات الدولية بشكل مرتبك ادت إلى هروب الاموال المستثمرة في البلد المعني وهذا يؤيد صحة الفرضية الفرعية الثانية (هناك علاقة ارتباط معنوية بين سوء العلاقات الدولية وهروب الاستثمار الدولي والمنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسية)

ج – العلاقة بين متغيرات القيمة السائدة في البلد : يتضح من الجدول (11) وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين متغيرات نظام القيمة السائد في البلد والاستثمارات الدولية اذ بلغت قيمة الارتباط (0.67) عند مستوى معنوية (0.05) وتفسير ذلك انه كلما زادت الجريمة واشتدت الهيجانات والاضرابات ادت إلى هروب الاستثمارات وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة (عبدالرحمن ،١٩٩٤) والتي تؤكد على ان تدني الارث الحضاري وشيوع ظاهرة الجريمة في بلدما عامل مؤكد لهروب الاستثمار منها .وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة (

توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظام القيمة السائدة في البلد وهروب الاستثمار الدولي والمنبثقة عن الفرضية الرئيسية)
وتأسيسا على ما تقدم يمكن قبول الفرضية الرئيسية للبحث والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها على مستوى جميع الدول المبحوثة .

الاستنتاجات والتوصيات

١ - الاستنتاجات

١- أظهرت نتائج البحث أن أهم عامل مؤثر باتجاه سلبي في أثارة الخطر السياسي هو العامل الثامن في العلاقات الدولية والخاص بأثر بعض القوانين التي تحد من تأسيس الشركات في ما وراء البحار وهي قوانين وضعية تضعها حكومات الدول المضيفة دون أن تعي تأثيرها الكبير على أثارة الخطر السياسي المعيق للاستثمار وانسيابية رؤوس الأموال عبر الدول كذلك العامل رقم 13 في العلاقات الدولية أيضا والخاص بعدم السماح بنقل المعدات الرأسمالية بعد انتهاء العمل .

٢- أظهرت الدراسة أن العامل المؤثر الثاني بالاتجاه السلبي يتضمن ثلاثة عوامل الأول هو احد عوامل العلاقات الدولية وهو خاص بأثر القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير .
والعامل الثاني يعود إلى الأبعاد الخاصة بنظام القيمة السائد وهو خاص بمدى تدخل الدول المجاورة لبلد ما بشؤونه الداخلية .والعامل الثالث هو مؤشر ارتفاع مستوى الجريمة

٣- أظهرت نتائج البحث أن العامل المؤثر الثالث هو احد عوامل العلاقات الدولية ويخص السياسة الضريبية للدول المضيفة اذ ان السياسة الضريبية عامل مهم في إثارة بوادر الخطر السياسي المانع للاستثمار الخارجي ..

٤- أظهرت الدراسة أيضا أن العامل المؤثر الرابع على إثارة الخطر السياسي جاء بتاثير العامل رقم (15) في العلاقات الدولية والخاص بالقيود القانونية المفروضة على التحويلات النقدية إلى البلد الأم أو أية بلد أخر وكذلك العامل رقم (15) من عوامل نظام القيمة السائد والخاص بأثر التحضر على إثارة الخطر السياسي .

٥- تبين إن سوء توزيع الدخل واشتراطات صرف جزء من المدخولات في البلد المضيف وكذلك نمط الاقتصاد ألاستخراجي والنفطي لا يترك بصمة واضحة في إثارته للإخطار السياسية المؤثرة على الاستثمار .

٦- هناك ارتباط واضح المعالم بين المتغيرات الاقتصادية والعلاقات الدولية وشكل نظام القيمة السائد وبين الخطر السياسي أيدته صورة معامل الارتباط الواضحة في الدراسة وبدلالة الملاحق (3 , 2 , 1).

٧- يبدو إن كثير من دول العالم لم تعي بعد فوائد محاربة الخطر السياسي كأحد أساليب جذب الاستثمار الخارجي ولازالت تتخبط في انتهاج أصوب السبل لتنميتها وتأكيد حضورها في الأسرة العربية وهذا ما تفسره حالة ليبيا والعراق والصومال التي لا زالت تراوح في مكانها الذي لا تحسد عليه منذ 50 عاما رغم أن الأولى والثانية دول نفطية بإمكانها لو رشدت قراراتها الولوج بسرعة إلى ميدان العمل الدولي المأمون يسعفها في ذلك مقدرتها المادية العالية لا سيما بعد الثورة الحاصلة في أسعار الطاقة بدءا من النصف الثاني لعام 2005.

٨- يتضح إن الخطر السياسي يصطاد ضحاياه بغض النظر عن درجة تقدم البلد فهذه إيطاليا الدولة السادسة في السبعة الكبار غائصة في الخطر السياسي ذو الأصول المالية حتى رأسها يماثلها في هذا الموقع البرازيل الدولة ذات القوة المتنامية في أمريكا الجنوبية

٢- التوصيات: بناء على الاستنتاجات التي بينتها الدراسة العملية لهذا البحث يوصي الباحث بما يلي :-

١- التخفيف من وطأة القوانين الوضعية في البلدان العشرة الأخيرة تلك القوانين التي ترسم شكل العلاقة بين الدول وتؤسس كيفية السماح بتأسيس الشركات وميدان عملها وإجراءات تصفية أعمالها ورحيلها مع معداتها الرأسمالية بمسؤولية عالية وبروح المشاركة النزيهة لا القرصنة التجارية الرخيصة .

٢- إلغاء كلما يمنع حرية الاستيراد أو التصدير والتجارة البينية بين الدول تطبيقا لمبدأ الأولوية في الرعاية وهو المبدأ الأول لمنظمة التجارة العالمية (WTO) وكذلك اجتثاث أسباب الجريمة والتفنن في معالجة أسبابها بعيدا عن الاعتماد على نتائج الجريمة في الحكم والتي هي مخيبة للآمال دائما إذ أن للجريمة أسبابها ونتائجها والدول التي قضيت على الجريمة عالجت الأسباب دائما ومن شان ذلك إصدار القوانين الملزمة والقابلة للتطبيق العلمي والتي يجب أن تكون محط أنظار الدول المجاورة لتلك الدولة .

٣- إعطاء سماحات ضريبية واضحة ومحسوسة بنفس الوقت لان السماح الضريبي مؤشر ايجابي عل التعاضد الدولي وصوره ميسرة تسمح بانتقال الرساميل عبر الدول وصوره دولة الإمارات العربية المتحدة صورة في صميم هذا الموضوع .

٤- إخضاع التحويلات النقدية بين دول العالم لضوابط تحويل النقد الدولية بموجب توصيات البنك الدولي .وصندوق النقد الدولي بعيدا عن التحويلات الجزافية القائمة على الحكم الشخص المتحيز بأغلب الأحيان .

٥- على دول الخطورة العالية إن تعي مسؤولياتها التاريخية وان تراجع أساليب وطرق غيرها من الدول لكي تختزل فجوة التقدم التي تفصلها عن غيرها من الدول والتي كانت معاً عند خط الشروع ، الم تكن اليابان عام 1950`في ذيل قائمة دول الخطورة عالميا وهي تتشرف الان بصدر قائمة دول الأمان ؟

المراجع

أ- التقارير

١- تقرير الأمم المتحدة ، النمو في غربي أسيا ، دليل الخطر على الاستثمار العالمي ، كانون الثاني 2000 ، نيويورك تقرير برقم x x .

ب- الدوريات العربية والاجنبية
١- د. الحسب . فاضل، 1988، التهرب الضريبي ، مجلة المال والأعمال ،عدد4 ، بيروت .
٢- د. الراوي . علي ،٢٠٠٤، التجارة الخارجية ، مجل الاقتصادي العربية ، دار العلم للملايين بيروت
٣- د. بشارة .عزمي، ٢٠٠٥ ، الرد على المؤامرة ، سلسلة دراسات الجامعة العربية ، مجلة دار الفكر العربي ، العدد ٣ بيروت
٤- د. داغر . منقذ محمد ،2001, الفساد في دول العالم وعلاقته بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الأول للعلوم الإدارية ،.
٥- د. عليوي . ضامن حسين ، ٢٠٠٠، الاستقرار السياسي والديمقراية ، مجلة السياسة اليوم ، مطبعة شفيق بغداد
6- Kursany & Kamier (1985) Corruption As A fifth factor of production in the Sudan . Development and peace vol. 6 Autumn 1985.
7-Lapalambare J ,1994. Structural and Institutional Aspects of Corrution ,Social Research, vol. LXI.
ج- الرسائل الجامعية والاطاريح
١- احمد ، احمد رفعت ،1984, دراسة الخطر في المؤسسة العامة لنفط الشمال ، رسالة دبلوم عالي التامين ، جامعة بغداد .
٢- د. الجنابي ، سامي ذياب ،2005 ، تحديات العمل في البيئة الخارجية والأداء التسويقي للشركات الدولية عابرة الحدود العلاقة والأثر . أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل .
د- الكتب العربية والاجنبية
١- د. الديوه جي ، أبي سعيد ،2000 ، المفهوم الحديث لإدارة التسويق ، الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، .
٢- د. احمد ، احمد عبد الرحمن ،2001 ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، .
٣- د. الجميل. سرمد كوكب ،٢٠٠١، الاستثمار الخارجي ، مطبعة جامعة الموصل ، العراق
٤- د. السالم . مؤيد سعيد ، ٢٠٠١، عوامل جذب الاستثمار الخارجي ، مطبعة شفيق ، بغداد ،العراق
٥- الشربتي . كاظم جواد ، ١٩٩٧، التامين على تصرفات الشركات الدولية، مطبعة الزمان ، بغداد ،العراق
٦- الصراف . نضال ، ١٩٨٥، الخطر السياسي ، مطبعة شفيق ، بغداد، العراق
٧- د. المهدي . عادل ،٢٠٠٣، الباب نحو الشرق ، مطبعة المعارف ، بغداد ، العراق
٨- براون . ترجمة يوسف سحاق ، ١٩٩٤، الخطر على المال العام ، الزمان ، بغداد، العراق
٩- د. جواد . شوقي ناجي ، ٢٠٠٢، الادارة الدولية منهج تتابعي ، وائل للنشر والتوزيع ، الاردن
١٠- هيدل والقريوتي ، ١٩٨٩، شكل العلاقات الدولية ، دار الوعي ، القاهرة

11- Dryker p. 2000, The changed world , London Paul chapman
12- Donald A. Ball, 2004 International business mcgraw–hill company inc
13- goal R.K. & nelson 1999 corruption and government size , mcgraw – hill New York
14- Michael s minor, 2004 milti national company , mc graw-hill company inc . usa

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.